



بسم الله الرحمن الرحيم

## وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي

اللجنة العليا للمسئولية الاجتماعية



بالتعاون مع مركز المجذوب للاستشارات الاقتصادية والمالية

## المؤتمر الرابع للمسئولية الاجتماعية

في الفترة ( ١٢-١٣ مارس ) ٢٠١٤م

قاعة الصداقة - الخرطوم

**ورقة بعنوان:**

**المشكلات والتحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية في السودان**

**إعداد وتقديم:**

**د. الفاتح عثمان**

بسم الله الرحمن الرحيم

## المشكلات والتحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية في السودان

### أولاً: الجذور الفكرية للمسئولية الاجتماعية:

المسئولية الاجتماعية كفكرة وفدت الى مجتمعاتنا الإسلامية والعربية من الغرب الرأسمالي اذ انها كانت ولا زالت وليدة شرعية للرأسمالية اذ ان المشروعات الاقتصادية قبل الرأسمالية كانت نادراً ما تتصف بالضخامة في الحجم وبالتالي كان تأثيرها محدوداً على حياة الناس في المجتمعات المحلية وقلمما كانت تعتبر تهديداً للبيئة المحلية ولكن كل ذلك تغير مع مجيئ الرأسمالية التي اقامت مشروعات ضخمة اقتلعت فيها السكان من جذورهم مثل صناعة النفط والمناجم والزراعة الممكنة والسكك الحديدية وشوارع الأسفلت والمطارات الضخمة والسدود ومحطات توليد الكهرباء والمخططات السكنية والموانئ والمدن الصناعية وقد تم ذلك في الغالب على انقاض المجتمعات المحلية التي وجدت نفسها فجاءة مقتلعة من جذورها بعد دمار بيئتها المحلية التي لا تعرف العيش خارجها.

أفرزت الرأسمالية أوضاعاً في غاية البؤس عانت منها الإنسانية طيلة القرنين الثامن والتاسع عشر ومعظم القرن العشرين إذا أن الرأسمالية بقدر نجاحها في إرساء دعائم التقدم والتنمية ومجتمع الوفرة إلا أنها قد عصفت بالمجتمعات المحلية بدون رحمة وحطمت التوازن البيئي ولوثت مساحات شاسعة من الأراضي والبحيرات والأنهار وطال التلوث حتى البحار والمحيطات. وساهمت عوامل عديدة أهمها ازدياد الوعي العام بأهمية حقوق الإنسان وتنامي الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة ورعاية التوازن البيئي مع تزامن كل ذلك مع الثورة العالمية في مجال التواصل والاعلام عبر الفضائيات والشبكة العنكبوتية فارتفعت الأصوات في الغرب مناديه بضرورة التزام الشركات بمراعاة حقوق الإنسان في كافة مشاريعها وذلك في تعاملها مع منسوبيها أو مع المجتمعات المحلية وترافق كل ذلك مع ضغوط الجماعات المنادية بالحفاظ على البيئة وتلك المدافعة عن حقوق الإنسان والتي تعاضم

دورها تدريجياً فأصبح مؤثراً على مصالح الشركات الاقتصادية إذ أن الشركات سيئة السمعة في إطار المسؤولية الاجتماعية باتت تحارب وتقاطع من قبل جماعات الضغط.

ونجحت جهود جماعات الضغط فأصبحت التشريعات الوطنية في معظم البلدان تراعي حقوق المجتمعات المحلية وباتت حقوق الإنسان والحفاظ على التوازن البيئي هموم عالمية تبنتها دول العالم عبر العديد من المؤتمرات والمعاهدات التي رعتها منظمة الأمم المتحدة المنبثقة عنها وكذلك المنظمات الإقليمية كالعهد بها في سرعة المبادرة التقطت الشركات الرأسمالية القفز وتبنت مشاريع لخدمة المجتمعات المحلية وحسنت كثيراً من ظروف العمل لمنسوبيها وهو أمر كان للرغبة الأخلاقية والوعي العام دورهما فيه فتفاوت جهد الشركات والمؤسسات الاقتصادية فيه بين مكثف في عطائه حتى فاق تطلعات المجتمعات المحلية وطموحات منسوبيه وبين مقل لم يبذل حتى الحد الأدنى لتقليل الضرر على المجتمعات المحلية ولهذا بادر مجلس الأعمال العالمي للتنمية بتقديم تعريف للمسؤولية الاجتماعية يعبر عن طبيعة ما هو مطلوب من الشركات والمؤسسات الاقتصادية جاء فيه: (المسؤولية الاجتماعية هي الإلتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتعرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل).

وتطور الأمر وأصبح أحد أدوات التقييم للشركات ومؤسسات الأعمال حجم المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها سواء لمنسوبيها أو المجتمعات المحلية وأصدرت الأيزو مواصفة ISO26000 لتحفيز الشركات والمؤسسات الاقتصادية للتنافس في مستوى جودة ما تقدمه في إطار المسؤولية الاجتماعية .

## ثانياً: التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية في السودان:

واجهت عملية إنزال مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الدولة السودانية وغرسه في التربة السودانية ليصبح مفهوم وطني أصيل مجموعة من العوائق والتحديات أبرزها:

١/ هشاشة البيئة:

بعد انفصال الجنوب من الشمال أصبح السودان في معظم أرجائه يقع بين السافانا الصغيرة والصحراء وهي بيئة قليلة الموارد المائية وشحيحة في غطائها النباتي وبالتالي فإن اصلاح البيئة عملية شاقة ومكلفة وإذا أضفنا الى ذلك وكون الرعى مهنة أساسية لعدد لا يستهان به من السكان ومورد أساسي للعمليات الصعبة للدولة السودانية يتضح مدى هشاشة البيئة التي لا تحتمل التلوث في مصادر المياه ولا في التربة الزراعية أو الرعوية وهذا يعظم من أهمية تخلي الشركات والمؤسسات الاقتصادية بمبادئ المسؤولية الاجتماعية.

## ٢/ انتشار الفقر في معظم المجتمعات المحلية في السودان:

يعتبر الفقر المدقع أحد التحديات الكبرى أمام الشركات والمؤسسات الإقتصادية العاملة في السودان إذ أن نجاح الشركة يقاس بالمدى الذي بلغته الشركة في انتشار المجتمعات المحلية من برائن الفقر سواء كان ذلك في صورة تشغيل للعمال المحليين بأجور ترفعهم من هوة الفقر أو بمساهمتها في تقديم الخدمات الضرورية اللازمة لإنطلاق التنمية مثل اشراكهم في الحصول على رى دائم لبعض أراضيهم أو شكل عام جعلهم يستفيدون من قيام هذا المشروع في منطقتهم.

## ٣/ الحرمان من الخدمات الأساسية:

يمثل الحرمان من الخدمات الأساسية أحد أهم عوامل عدم الاستقرار الذي يعاني منه السودان إذ أن أغلب أراضي السودان تفتقر الى هذا النوع من الخدمات مثل المياه النقية والكهرباء والطرق والصحة والتعليم الجيد والصرف الصحي ولهذا فان تقديم مثل هذا النوع من الخدمات يعد أهم ركائز المسؤولية

الاجتماعية التي في أغلب تعريفاتها نصت على أنها عبارة عن التزام مستمر من قبل شركات الأعمال على التعرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل .

إنّ تحسين نوعية الظروف المعيشية هي المقصودة في حديثنا عن تحدى الحرمان من الخدمات الأساسية ولهذا يجب تشجيع المؤسسات والشركات على التنافس في تقديم مثل هذا النوع من الخدمات في المجتمعات المحلية التي ينفذون فيها مشروعاتهم.

#### ٤/ ضعف المؤسسات الرقابية الحكومية وضعف التشريعات والقوانين المناط بها حماية البيئة وحقوق الإنسان:

بما أن فكرة المسؤولية الاجتماعية فكرة وافدة فمن الطبيعي أنها لم تترسخ في التربة السودانية بالشكل المطلوب سواء من حيث التشريعات أو من حيث الدور الرقابي الحكومي.

فقد شهدنا ممارسات سلبية في عملية التنقيب عن البترول وأخرى في مناطق الذهب ومشروعات التنمية الكبرى مثل السدود ومع مرور الوقت شهدنا تطوراً كبيراً في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية ومن أبرز صورته ما تم تقديمه للمجتمعات المحلية من قبل وحدة تنفيذ السدود وما قامت به شركات البترول في الآونة الأخيرة من تقديم أفكار رائدة للتخلص من المياه الملوثة وما تقوم به وزارة المعادن من محاولات لاستبدال الزئبق للتخفيف من تلوث البيئة ولكن كل ذلك تم بدون أن يصاحبه جهد تشريعي يتلاءم مع المعايير العالمية المسؤولية الاجتماعية وبدون أن يترافق مع وجود جهاز رقابي فعال يساهم في حماية البيئة المحلية ويدافع عن حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية.

#### ٥/ غياب مجموعات الضغط الوطنية:

أدى عدم وعى الطبقات المستتيرة بأهمية المسؤولية الاجتماعية وهذا يعود كما أسلفنا الى كون الفكرة وافدة من الغرب ولم تتوطن بعد الى عدم

تكون مجموعات ضغط فعالة تدافع عن حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية وعن ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي وهذا قاد بدوره الى جعل الحكومة تقاقل وحدها دفاعاً عن المجتمعات المحلية في ظل عدم وجود تشريعات متطورة وتراعى هذه الجوانب وانعدام شبه كلى للأجهزة الرقابية الحكومية المتخصصة في هذا النوع من الحقوق.

يحدث ذلك مع أن معظم دول العالم باتت تستقوى بمجموعات الضغط لجلب مزيد من الحقوق والمنافع للمجتمعات المحلية للمساهمة في تطويرها. (ملاحظة: معظم الناشطين في السودان يقصرون فهمهم لحقوق الإنسان على الحقوق السياسية والحريات الأساسية).

### ثالثاً: المطلوب لترسيخ المسؤولية الاجتماعية في السودان: ١/ التبشير بمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يحتاج مفهوم المسؤولية الاجتماعية الى اعادة غرسه في بيئتنا السودانية والى الربط مع قيمنا الإسلامية خاصة والسماوية عموماً لأن الاملاح في الأرض واجب اسلامي وأداء المسؤولية تجاه الآخرين بالعدل فريضة دينية لقوله (ص): (كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته). ولقوله سبحانه وتعالى: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ) ولقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ). وهذا التبشير يجب أن يشمل الدعوة الى ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية عبر الوسائل الإعلامية وعبر المناهج التعليمية وعبر أئمة المساجد للإرتقاء بهذا المفهوم وتطويره ليشمل حتى مسؤولية المؤسسات الحكومية النظامية في ترقية البيئة وبدلاً عن المساهمة في تدمير التوازن البيئي عبر الممارسات غير المسؤولة لبعض المنتمين للأجهزة الحكومية وللقوات النظامية. والسعي في التوعية وسط الطبقات المستتيرة مهم لأن مجموعات الضغط الفعالة يجب أن تتكون من هذه الطبقات المنفتحة على وسائل الإعلام المحلية والعالمية والقادرة على التواصل مع المنظمات العالمية المهتمة بحقوق الإنسان وقضايا البيئة والمجتمعات المحلية.

لكن ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في التربة السودانية يعنى بالضرورة الإرتقاء بمفهوم الحقوق وعدم قصرها على القضايا السياسية التي تهم الناشطين سياسياً في الحفر والتأكيد على دور المجتمع في محاربة الفقر وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحرومة منها ودور النخبة في الحفاظ على التوازن البيئي الهش في السودان ومراعاة قضايا المجتمعات المحلية في اطار عملية التنمية التي تسعى هذه النخبة لاحداثها في البلاد.

## ٢/ التشريعات المواءمة مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

ا. نحتاج لتشريعات ذكية تحمي البيئة وتحافظ على التوازن البيئي ولا تعوق الإستثمار والتنمية.

ب. نحتاج لتقديم حوافز ضريبية وتكريم معنوي واعي لمن يساهمون في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحمية ولمن يرتقوا بهذه المجتمعات خارج دائرة الفقر المدقع وتعزيز ثقافة العمل الطوعي وتقديم الحوافز الضريبية وغيرها لأي شركة أو منظمة وطنية أو اجنبية تساهم في تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية.

ت. نحتاج لتشريعات ذكية مرنة تحفظ حقوق العمال ولا تعوق التنمية ولا تجعل الشركات غير راغبة في توظيف العمالة المحلية وهذا يتطلب التشاور المستمر مع الأطراف جميعاً قبل اصدار تشريع يكون غرضه الوقوف مع العمال او المجتمعات المحلية ولكنه لعدم واقعيته يؤدي الى ابعاد التنمية عن هذه المجتمعات بشكل قطعي لأن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للشركات والمؤسسات الاقتصادية.

### خلاصة:

المسؤولية الاجتماعية كمفهوم يعبر عن ازدياد الوعي العالمي بالحقوق والعدالة وأهمية العمل الطوعي والتنافس في اطار تحقيق مقاصد المسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات الاقتصادية ويؤدي بالضرورة الى ترقية المجتمعات المحلية وتقليل حدة الفقر وتخفيف الفوارق بين المجتمعات المحلية المختلفة في عالمنا المعاصر وبما انه دعوة للإصلاح والإحسان فنحن كمسلمون أحق به

ولكن نحتاج لجهود كبير لنشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية في أوساط المجتمع السوداني ومؤسساته المختلفة.